

## دعوى

القرار رقم (14-ER-2021)

الصادر في الدعوى رقم (E-33987-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة  
السلع الانتقائية في مدينة الرياض

## المفاتيح:

ضريبة السلع الانتقائية - غرامة الضبط الميداني - عدم قبول الدعوى شكلاً  
لفوats المدة النظامية

## الملخص:

طالبة المدعي بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة ضبط  
ميداني - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية  
من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية  
بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً  
لفوats المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٢) من  
قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي  
ال الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ.

## المستند:

- المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية  
الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٦/١١هـ

## الوقائع:

### الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلـه وصحبه ومن والـه؛ وبعد:

في يوم الأربعاء ٢١/٦/٢٠٢١م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات  
ومنازعات ضريبة السلع الانتقائية في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى  
المرفوعة من ... ، بعد أن استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، وتم إيداعها  
لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٩/٠١/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي/ ...، هوية وطنية رقم (...), بصفته  
صاحب مؤسسة ... ، سجل تجاري رقم (...), تقدم بلائحة دعوى، تضمنت الاعتراض

على قرار المدعي عليها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بشأن فرض غرامة الضبط الميداني، ويطلب بإلغاء قرار المدعي عليها.

وبمخاطبة المدعي عليها للرد على ما ورد في لائحة دعوى المدعي، ورد جوابها للأمانة العامة للجان الضريبية بمذكرة جوابية جاء فيها ما يلي: «قرار الهيئة برفض الاعتراض بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٣ م، وتاريخ التصعيد لدى الأمانة بتاريخ ٢١٠٩/٢١/٢٠٢٠ م، نصت الفقرة (٢) من المادة (٣) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية على أنه «يصبح قرار الهيئة محضًا وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية: (٢) إذا لم يقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل أو لم يطلب إحاله اعترافه إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ تبليغه بالقرار الصادر من الهيئة برفض اعترافه ،...» وحيث أن إشعار الهيئة بنتيجة رفض اعتراف المدعي صدر بتاريخ (٣) ٢٠٢٠/١١/٣ و تاريخ تظلم المدعي أمام لجنة الفصل هو (٩) ٢٠٢١/١٠/٢٠ م، ليكون فارق عدد الأيام بين تاريخ نتيجة الاعتراض وتاريخ التظلم أكثر من ثلاثين يوماً وعليه وبمضي المدة النظامية لقبول التظلم من الناحية الشكلية يصبح قرار الهيئة محضًا بمضي المدة وغير قابل للطعن فيه.»، وختم ممثل المدعي عليها مذكوريه بطلب عدم قبول الدعوى شكلاً.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٣٠/١١/٢٠٢٠ م، عقدت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة السلع الانتقائية في مدينة الرياض جلسها الأولى، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٤٦٠٢) وتاريخ ٢١/٤/٢٠١٤هـ، للنظر في الدعوى المرفوعة من المدعي ضد المدعي عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر ... سعودي الجنسية بموجب سجل مدنى رقم (...) بصفته وكيلًا عن المدعي بموجب وكالة رقم (...) وتاريخ ٤٤١١/١١/٢٠١٧هـ، وحضر ... بموجب هوية وطنية رقم (...), بصفته ممثلاً لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك بموجب خطاب التفويض رقم (...), وال الصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، وبسؤال وكيل المدعي عن دعوى موكله، أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها، وبسؤال ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بالتمسك بما جاء في مذكرة الرد وطلب عدم قبول الدعوى شكلاً، وبسؤال طرفي الدعوى عما إذا كان لديهما أقوال أخرى، قررا الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة قفل باب المراقبة ورفع الدعوى للمدعاولة تمهداً لإصدار القرار.

## الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١١) بتاريخ ١٠/١١/١٤٢٥هـ وتعديلاته، ولائحة التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (٣٥١٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام الضريبة الانتقائية الصادر

بالمرسوم الملكي الكريم رقم (٨٦/م) وتاريخ ٢٧/٨/١٤٣٨هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (١٩٣-٢) وتاريخ ١٠/٩/١٤٠٩هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١١/٦/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث **الشكل**، لما كان المدعي يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار المدعي عليها رقم (...) في ٢٠/١٠/٢٠٢٠م، بشأن فرض غرامة الضبط الميداني بمبلغ وقدرة (١٠,٠٠٠) ريال، والناتجة عن عدم وجود الاختام الضريبية، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية في اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة السلع الانتقائية بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ.

وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروعًا بالاعتراض على القرار خلال (٣٠) يومًا من تاريخ الإخبار به، وحيث نصت المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية: «يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يومًا من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يومًا من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يومًا دون البت فيه، فللمكلف خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة الـ (تسعين) يومًا دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي: ١- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المكلف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، جاز للمكلف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يومًا من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعواه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.

٢- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل.»، وحيث ثبت للدائرة بموجب مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ بقرار رفض الاعتراض في تاريخ ٢٠/١١/٢٠٢٠م، كما ثبت أن تاريخ رفع المدعي دعواه لدى الأمانة العامة للجان الضريبية كان بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٢٠م، وهو ما يعني مضي أكثر من (ثلاثين) يومًا من تاريخ تبلغه بقرار رفض الاعتراض أمام المدعي عليها، مما تكون معه الدعوى قدّمت بعد فوات المدة النظامية وفقاً لما نصت عليه المادة (٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:  
- عدم قبول الدعوى شكلاً.



صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وقد حددت الدائرة ثلاثة ثلثون يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى، وللطرف الدعوی طلب استئنافه خلال (٣٠) ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، وفي حال عدم تقديم الاعتراض يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة.

**وصَلَى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.**